كلمة السفيرة أنجلينا أيخهورست، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

حفل اختتام دورات التدريب وتسليم الشهادات للقضاة

معهد الدروس القضائية - الثلاثاء 13 آذار 2012

مشروع "تعزيز قدرات وزارة العدل – دعم الطابع المهني"

****

CHECK AGAINST DELIVERY

معالي وزير العدل،

زميلاي سعادة سفيري فرنسا وأسبانيا،

حضرة رئيس معهد الدروس القضائية،

حضرة المندوبة العامة للوكالة الدولية للتعاون القضائي (أكوجوريس)،

حضرة السيدات والسادة،

نجتمع اليوم لنحيّي 19 قاضية و15 قاضياً أتمّوا تدريبهم في إطار مشروع الاتحاد الأوروبي الهادف إلى تعزيز قدرات وزارة العدل.

يشكل القضاء أداة رئيسية من أدوات الحد من النزاعات وتعزيز السلم الاجتماعي والمحافظة على أسس التنمية المستدامة.

إنّ كل دولة ديمقراطية مهتمة بدعم دولة القانون يجب أن تتوق إلى قضاء يكون دائماً أكثر استقلالية وفاعلية ووصولاً، وقريباً من المتقاضين ومجتهداً وقادراً على ضمان مساواة الجميع أمام القانون. ولا يمكن أن تكون العدالة جامدة بل يجب تحديثها. وفي لبنان، لهذا التحديث هدف مزدوج يقضي بضمان حماية أفضل لحقوق الأفراد ومصالحة جميع اللبنانيين مع مؤسساتهم القضائية.

إن تدريب الجسم القضائي أساسي نظراً إلى ارتباطه الوثيق باستقلاليته وفاعليته. وتشكل المهارة شرطاً لازماً في حال أردنا أن يكون القاضي قادراً على تطبيق العدالة بإنصاف.

وأنتم أيها السيدات والسادة القاضيات والقضاة تعرفون هذا. فانتشار التشريعات الجديدة والمعقدة غالباً وازدياد مصادر المعلومات القانونية والتخصص المتزايد للمحامين وإضفاء الطابع الدولي على القانون وبروز التقنيات

الجديدة، كلها أمور تجعل من الضروري إجراء تحديث مستمر لمعارفكم وقدراتكم من أجل تحسين جودة الخدمة العامة للقضاء.

لهذا السبب، التزم لبنان والاتحاد الأوروبي في إطار سياستنا الأوروبية للجوار مواكبة القضاء اللبناني ودعمه في جهوده للتحديث ولتعزيز صدقيته لدى المواطن اللبناني، عبر التركيز بشكل خاص على تدريب الفاعلين القضائيين.

لقد استفاد التدريب بصورة خاصة من خبرة فاعلين قضائيين فرنسيين وأسبان، لأن نظامهم القضائي الروماني قريب جداً من النظام اللبناني، مما سمح بإقامة دورات تدريبية عملية. وقد أعطى المشروع نتائج أكثر من مرضية إذ درب أكثر من 3500 فاعل قضائي، في تجاوز للأرقام الأولية التي حددت عدد المتدربين بـ2625 فقط!

وسوف يتابع الاتحاد الأوروبي دعمه للقضاء من أجل تعزيز استقلاليته وطابعه المهني لأننا مقتنعون بأن القضاء المستقل بجهازه القضائي الحسن التدريب ضروري لضمان محاكمات منصفة وشفافة وغير منحازة للمواطنين.

وأودّ في النهاية أن أشكر الشركاء الأساسيين في هذا المشروع، أي وزارة العدل التي التمست وشجعت ودعمت دائماً الاتحاد الأوروبي كشريك متميز لتعزيز القضاء في لبنان، ومعهد الدروس القضائية بشخص رئيسه ومديره. فمن دون حسهما المهني وحماستهما ومواكبتهما للنشاطات، ما كان هذا المشروع الأوروبي ليُنفذ.

كما أشكر القاضيات والقضاة الحاضرين هنا على ما أظهروه من التزام وحماسة خلال الدورات التدريبية. وأنا أشجعكم على نقل هذه المهارات الجديدة إلى نظرائكم. ولا يمكننا أن ننسى أن الحالة الذهنية للفاعلين القضائيين، وأنتم منهم، هي من يجب أن تشكل المحرك الأول لعملية تحديث القضاء وإصلاحه وتضمن نجاحه على السواء.

وأودّ ختاماً تهنئة الوكالة الدولية للتعاون القضائي (أكوجوريس) التي ساهم عملها بقوة في نجاح هذا المشروع.

وشكراً.